مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

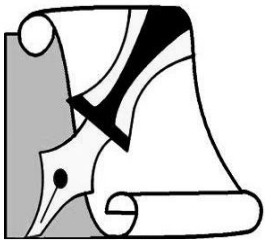

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حراك أمريكي لافت منعاً لانفجار كبير في الضفة الغربية
أوستن يدعو نتنياهو للتهدئة مع الفلسطينيين والالتزام ببيان قمّة العقبة

وسط حالة الغليان التي تعيشها الأراضي الفلسطينية بسبب الجرائم اليومية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة، وخصوصاً في جنين، حطّ وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في تل أبيب، ضمن زيارة شملت عدداً من دول المنطقة، في محاولة لتهدئة الأوضاع في فلسطين، التي تشهد تصاعداً غير مسبوق في العمليات البطولية داخل المدن الإسرائيلية، وآخرها عملية شارع ديزنغوف وسط تل أبيب، مساء 9 آذار الجاري، والتي أسفرت عن إصابة خمسة صهاينة. وبناءً على ذلك، كشفت ورقة بحثية أعدّها مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي، أسباب زيارة أوستن الحالية للمنطقة، والتي كان سبقها استضافة الأردن في 26 شباط الماضي قمّة العقبة، بمشاركة وفد فلسطيني رفيع المستوى، إلى جانب كل من البلد المضيف ومصر والولايات المتحدة و"إسرائيل"، في ظل رفض شعبي واسع؛ إضافة إلى تصاعد الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، حيث تداعت بعض الشخصيات في جنين إلى التحضير لعقد مؤتمر وطرح وثيقة وطنية لمواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل.

وما هو مضمون الورقة البحثية؟

تشير الورقة إلى أن التطورات الجارية تُجبر إدارة الرئيس جو بايدن على التوجه إلى منطقة الشرق الأوسط، رغم أولوياتها المتمثلة بمواجهة روسيا والصين. أما الأهداف الأخرى للزيارة، فتنطلق من المخاوف الأمريكية بشأن التصعيد في الضفة الغربية، ومناقشة الجهود الدبلوماسية لتخفيف التوترات قبيل الأعياد الدينية لدى المسلمين واليهود، والتشاور بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لاستعادة الهدوء قبل الأعياد المقبلة.

كما تطرقت الورقة إلى أن الأجندة المشتعلة والتطورات المتسارعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، شكّلت "عنوانًا مهماً" من عناوين التحرك الأمريكي في المنطقة، منعاً للانفجار والوصول إلى انتفاضة في الأراضي الفلسطينية.

واستناداً للورقة، فإن الانفجار، في حال حصل، لن تتوقف مفاعيله وتأثيراته على الأراضي الفلسطينية، وحليف الولايات المتحدة الأوثق المتمثل بدولة الاحتلال؛ بل سيمتد ليشمل "خلق بؤرة توتّر كبرى" في الشرق الأوسط، الذي قالت إنه "يشهد تناميًا واسعًا للنفوذ الإيراني المتوسع، وتغلغلًا صينيًّا ناعمًا يُنشِئ شراكات استراتيجية مع دول المنطقة، بما فيها الدول الحليفة للولايات المتحدة". واللافت أن الورقة تزامنت مع حثّ وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بعد لقائه في تل أبيب في 9 الجاري، على الالتزام بتفاهمات العقبة، والعمل على خفض التصعيد في الضفة الغربية المحتلة.

وماذا عن قمّة العقبة وما هي أهدافها؟

في الواقع، كان الهدف الرئيسي لواشنطن من عقد قمّة العقبة هو "محاولة تعويم السلطة الفلسطينية وتحجيم قوّة الفصائل المسلّحة في الضفة الغربية، والتي زاد تأثيرها بشكل مضاعف خلال الفترة الماضية، بعدما تعهدت الإدارة الأميركية بالضغط على حكومة الاحتلال من أجل تقديم تسهيلات للسلطة الفلسطينية، لتمكينها من إعادة السيطرة على الأوضاع في الضفة الغربية، ودعم عناصر الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية في استعادة زمام الأمور في مخيّمات ومدن الضفة، في أعقاب تصاعد المواجهات بين خلايا المقاومة وقوات الاحتلال خلال الفترة الأخيرة."

وفي هذا الإطار، كشفت مصادر فلسطينية مطّلعة على الاجتماع أنه "جرى التوافق على آليات محدّدة للتعامل مع الوضع الأمني في الضفة الغربية، برقابة مصرية– أردنية."

وبحسب المصادر، فإن "هناك تعويلاً مصرياً على التفاهم بين المسؤولين في جهاز المخابرات العامة الذي يتولّى الوساطة من الجانب المصري، والأطراف الأمنية المسؤولة عن إدارة الوضع الراهن في الضفة والقدس المحتلة."

وأضاف المصدر أن "الوفد الإسرائيلي ضمّ رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي رونين بار، ومنسّق أعمال الحكومة في مستوطنات الضفة غسان عليان، وكلاهما يتمتع بعلاقات جيدة مع المسؤولين في مصر؛ وكان قد زار القاهرة أكثر من مرة في إطار التفاهمات بشأن الوساطة، وهو ما يسهّل عملية التنسيق.

بالمقابل، ترأّس وفد مصر خلال الاجتماع، رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل. كما ضمّ الوفد مسؤول الملف الإسرائيلي في الجهاز، بالإضافة إلى أحد وكلاء الجهاز البارزين.

ولفتت المصادر إلى أن "مستقبل السلطة الفلسطينية شغل حيّزاً ليس بالقليل من النقاش، حيث سيطرت مخاوف واسعة على الأطراف الأربعة المتمثلين في: الإدارة الأميركية والأردن ومصر و"إسرائيل"، من أي فراغ (غير مرتبّ)، قد يحدث في التركيبة التي تقود هذه السلطة، لأي أسباب صحيّة، وفي ظل زيادة وتيرة أعمال المقاومة في مناطق نفوذ السلطة."

وأوضحت المصادر أن مصر والأردن "تدعمان رفض أي تحوّلات جذرية عبر مجيء أشخاص من خارج المنظومة"، مشدّدة على أن "قمّة العقبة تعمل على منع تفجير السلطة الحالية".

وعلى ماذا اتفق المشاركون في قمّة العقبة؟

لم يخرج البيان الختامي لقمّة العقبة عن دائرة الالتزامات النظرية، خصوصاً من قِبل الحكومة الإسرائيلية، التي أكدت مع السلطة الوطنية الفلسطينية، على استعدادهما المشترك والتزامهما بالعمل الفوري لوقف الإجراءات أحادية الجانب لمدة 3–6 أشهر، ويشمل ذلك التزاماً إسرائيلياً بوقف مناقشة إقامة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة 4 أشهر، ووقف إقرار أي بؤر استيطانية جديدة لمدة 6 أشهر".

كذلك، اتفقت الأطراف الخمسة على الاجتماع مجدداً في مدينة شرم الشيخ، في مصر، في شهر مارس/ آذار المقبل، لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وفق البيان ذاته، الذي أشار إلى أن المشاركين اتفقوا أيضاً على دعم خطوات بناء الثقة، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين من أجل معالجة القضايا العالقة من خلال الحوار المباشر.

وما هي أسباب التوجس المصري من عدم التزام "إسرائيل" ببيان العقبة؟

في أعقاب انتهاء قمة العقبة، ومع أن مصر كانت من المشاركين فيها والداعمة لنتائجها، لكنها مع ذلك أبدت خشيتها من عدم التزام حكومة الاحتلال الإسرائيلي بمخرجات اجتماع العقبة، وأهمها "وقف قرارات الاستيطان مؤقتاً" و"القرارات أحادية الجانب بشكل مؤقت"، وهو "ما قد يؤدّي إلى مزيد من تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، وإجهاض المساعي المصرية– الأردنية لتحقيق التهدئة"، بحسب مصادر مطّلعة على ملف الوساطة المصرية بين فصائل المقاومة الفلسطينية وحكومة الاحتلال.

وقالت هذه المصادر إن "الجانب غير المعلن من أهداف التحرك الأخير، والذي جاء بعد جولات عدة من التنسيق بين مصر والأردن والسلطة الفلسطينية من جهة، والإدارة الأميركية من جهة أخرى، بهدف السيطرة على الأوضاع في الأراضي المحتلة ومنع اندلاع انتفاضة جديدة، يعدّ أكبر بكثير من الشقّ المعلن"، واصفة ما جاء في البيان الختامي للاجتماع بأنه "قنبلة دخان تُخفي مؤشرات ورسائل أخرى، ربما يكون بعض منها متعلقاً بتركيبة وأداء السلطة الفلسطينية في المستقبل."

وأكدت المصادر أنه "كان هناك عدم رضا تام بشأن البيان الختامي لقمّة العقبة، إلاّ أن مصر والأردن اضطرّتا للموافقة على الصيغة التي خرج بها، على أمل الوصول إلى موقف أفضل خلال قمّة شرم الشيخ ."

علاوة على ذلك، ودائماً بحسب المصادر، كانت القاهرة وعمّان غير راضيتين عن دور الإدارة الأميركية خلال قمة العقبة، ولديهما يقين بأن واشنطن لم تمارس الضغط الكافي على "إسرائيل"، وتحديداً بشأن قضية الاستيطان والاقتحامات التي تقوم بها قوات الاحتلال في مدن الضفة .

وأشارت المصادر إلى أن القاهرة استشعرت الحرج أخيراً في أعقاب مواقف وزراء حكومة بنيامين نتنياهو بشأن قمّة العقبة، والتصريحات الصادرة عنهم، والتي تؤكد على عدم الاعتراف بها؛ وهو ما دفع الجانب المصري إلى فتح خطوط اتصال مع المسؤولين في الأردن بشأن البحث في مصير قمّة شرم الشيخ، وإمكانية تأجيلها، بالتزامن مع تصاعد حالة الغضب الشعبي في الشارع العربي .

وفي محاولة لاستدراك الموقف، جرت محاولات إسرائيلية لاستمالة القاهرة، مستغلة الأزمة الاقتصادية الطاحنة في مصر، حيث عرضت دوائر إسرائيلية زيارة وفد من رجال أعمال إسرائيليين لمصر.

وماذا عن الالتزام الإسرائيلي بوقف الاستيطان؟

كما هو متوقع، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي نشاطاتها الاستيطانية، بعد عملية التضليل الثانية، التي تعهدت خلالها وفق بيان "لقاء العقبة" الخماسي، بتجميد الاستيطان لمدة ستة أشهر، وذلك بعد أن كانت قد قطعت ذات الوعود للإدارة الأمريكية، في منتصف شباط الماضي، للتهرب من قرار إدانة في مجلس الأمن، واستبداله ب"بيان رئاسي" غير مُلزم، في إطار مساعي التهدئة.

والأنكى، أنه ومنذ وقف تمرير المشروع الفلسطيني في مجلس الأمن لإدانة الاستيطان، بعد تعهد إسرائيلي للإدارة الأمريكية وقتها بوقف تنفيذ المشاريع الاستيطانية، وما تلاه من تعهدات قطعتها حكومة اليمين الإسرائيلية في "لقاء العقبة"، وخطوات البناء وإقرار مشاريع جديدة، فاقت المخططات ما كانت عليه خلال الفترة الماضية، خاصة بعد إقرارها بناء أكثر من سبعة آلاف وحدة جديدة.

وبناءً على ذلك، من المقرر أن تجتمع لجنة حكومية تابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية في 27 من الشهر الجاري، لمناقشة مخطّطين استيطانيين في إطار مشروع (E1) الذي يهدف إلى ربط القدس بعدد من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ويتضمن المخطّطان إقامة ما مجموعه 3412 وحدة سكنية على مساحة تزيد على 2100 دونم، في موقع استراتيجي بين القدس الشرقية ومستوطنة (معاليه أدوميم). كما أن ذلك من شأنه أن يقسم الضفة الغربية ويفصلها عن القدس الشرقية، ويوجّه ضربة قاضية لما يسمّى بحلّ الدولتين المدعوم دولياً لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

والجدير بالذكر، أنه بعد أن تم تجميد مخطّط مشروع (E1) لسنوات، بسبب معارضة قوية من الإدارات الأمريكية والمجتمع الدولي، فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية تعمل بقوّة على إعادة تفعيله. ومن هنا، في حال تم تنفيذ المخطط، سيترتب على ذلك تداعيات ديموغرافية واسعة، فضلاً عن

تهجير ما يقرب من 3000 فلسطيني يعيشون ضمن مجتمعات بدوية صغيرة في المنطقة، وأبرزها الخان الأحمر. فالمخطّط يُنشئ أيضاً شريطين من المستوطنات في محيط القدس الشرقية تُضاف إلى مستوطنة معاليه أدوميم، وبالتالي يضع قيوداً ثقيلة على التواصل الجغرافي بين الفلسطينيين ويعطّل التنمية الفلسطينية بين رام الله والقدس وبيت لحم.

وماذا عن تنصّل "إسرائيل" من الالتزام بدفع الأموال للسلطة الفلسطينية؟

لم يتوقف تنصّل "إسرائيل" من التزاماتها على مسألة وقف الاستيطان، بل تعدّاه إلى سرقة أموال السلطة الفلسطينية. وتبعاً لذلك، اعترف مسؤول فلسطيني بأن "إسرائيل" التزمت في اجتماع العقبة الخماسي في المملكة الأردنية، بتحويل ملايين الدولارات من عائدات الضرائب التي حجبتها عن السلطة الفلسطينية، لكنها لم تلتزم بذلك.

وأكثر من ذلك، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، الذي ترأس الوفد الفلسطيني في القمّة التي انعقدت في 26 فبراير (شباط): "لقد وعدوا في العقبة بأنهم سيحوّلون كل الأموال؛ لكن حتى الآن لم نحصل على أي شيء".

الجدير بالذكر أن "إسرائيل" تحتجز مبالغ ضخمة من العوائد الضريبية الخاصة بالسلطة، كنوع من العقاب لها، بسبب المخصّصات التي تدفعها السلطة للأسرى ولعائلات منفّذي الهجمات. وفي هذا السياق، أكد "الشيخ" أن هناك حالياً الملايين من الدولارات الخاصة بالسلطة محتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، الذي وعد قبل العقبة، وفي العقبة نفسها، بالإفراج عنها.

وما هي خطط الفلسطينيين لمواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر؟

في الحقيقة، وقبيل شهر رمضان المبارك، وفي ظل التوقعات بحدوث تصعيد إسرائيلي، من المتوقع أنّ يُعقد مؤتمر في 11 آذار الجاري، في مخيم جنين شمالي الضفة الغربية، ضمن جهود بذلتها عدة شخصيات قيادية، لبحث مواجهة حكومة اليمين الإسرائيلي، وفق مبادرة سيتم إطلاقها باسم "مبادرة جنين."

وتتضمن نسخة من مسودّة "وثيقة جنين"، التي سيُعقد من أجل نقاشها مؤتمر، لبحث طرق وآليات وطنية متّفق عليها، وتنبثق منها مجموعة مبادئ تضم خارطة طريق نحو "عقدٍ اجتماعي وحدَوي"؛ وتقضي باتخاذ خطوات عملية لعقد اجتماع على مستوى الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية، وكذا تشكيل قيادة وطنية موحّدة.

وللعلم، فقد طُرحت مبادرة "وثيقة جنين" من قِبل أربع شخصيات وطنية من مخيم جنين، في ظل موافقة مبدئية على المشاركة من كل الفصائل الفلسطينية، وبمشاركة شخصيات رمزية من الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، والقدس المحتلة، والطوائف المسيحية، والشتات الفلسطيني، ومداخلات مكتوبة أو عبر "الفيديو" من قطاع غزة، مع الأخذ بعين الاعتبار تمثيل فئة الشباب.

واللافت في وثيقة مخيم جنين، أنها مغايرة لسابقاتها، كونها تدعو لاجتماع فصائلي داخل الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية، بعد فشل حوارات المصالحة أخيراً؛ إضافةً لرمزية المخيم الوحدوية التي جمّعت الفصائل تحت خيار الكفاح المسلّح. ويسعى المؤتمر إلى تجسيد نضال الشهداء، عبر رفع شعارٍ جديدٍ عنوانه "الشعب، والسلطة، والمقاومة، في خندقٍ واحد".

صحيح أنّ آخر اجتماع للأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية كان في 3 سبتمبر/ أيلول من عام 2020، وعُقد عبر تقنية "الفيديو" ما بين رام الله وبيروت، وانبثقت منه قيادة موحّدة، أصدرت بيانها الأول في الثالث عشر من ذات الشهر، لكن قراراتها لم تر النور.

أما بالنسبة لحضور حركة فتح، فقد بيّن "فياض" أنّ أعضاءً في مركزية حركة فتح أبدوا تخوّفهم من انبثاق قيادة موحّدة بديلة عن القيادة "الشرعية"؛ وكان الرد من قِبل القائمين على تنظيم المؤتمر، بأنّ القيادة الموحّدة هي ذاتها إطار الأمناء العامّين، وهي ليست بديلًا عن أحد؛ وبالتالي عقد المؤتمر في مخيم جنين يهدف إلى انطلاقه من الحاضنة الشعبية.

بالمقابل، من المقرّر أن تشارك حركة حماس، حيث قال القيادي فيها، حسين أبو كويك: "لن نغلق الباب أمام أي جهد وطني، لكن التطبيق الحقيقي للمخرجات أمر هام، وقدّمنا ملاحظات، أبرزها الدعوة لإجراء انتخابات عامة (رئاسية، وتشريعية، ومجلس وطني)، وأنّ تستند حكومة الوحدة الوطنية إلى برنامج وطني متفق عليه، وليس شروط الرباعية الدولية".

ووفق أبو كويك، طلبت "حماس" الالتزام بميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، لتنضم هي وحركة الجهاد الإسلامي للمنظمة، و"مسح" اتفاقيتي "أوسلو" و"باريس الاقتصادية" من التاريخ الفلسطيني، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، كبادرة حسن النوايا، ووقف التنسيق الأمني، خاصةً أنّ "وثيقة جنين" تأتي في أعقاب "اجتماع العقبة"، "الذي لا يصب في مصلحة القضية الفلسطينية".

من جانبه، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عباس زكي، أنّ حركته توافق مبدئياً على المشاركة في أيّ جهد من شأنه إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتجنّب خلق أي جسم جديد يعمّق الخلافات الداخلية.

وعن تخوّف حركة فتح من إيجاد قيادة بديلة في المؤتمر، أوضح زكي: "لا نريد أن تكون هناك قيادة بديلة انقلابية؛ إلاّ أنّ الظرف يتطلب الضغط على القيادة الفلسطينية الحالية لتُجري الانتخابات بمواعيدها لإنهاء الخلاف السياسي والانقسام الجغرافي. ولأن حلّ الدولتين غير قابل للتنفيذ، يجب البحث عن طريق جديد في ظل حكومة إسرائيلية ظلامية، وسياسة (فرّق تسد) الأميركية".

وكانت مصادر سياسية أكدت أنّ حركة فتح مستعدة للمشاركة في مؤتمر إعلان "وثيقة جنين"، على مستوى حضور أعضاء من لجنتها المركزية، وهم: محمود العالول، حسين الشيخ، عزّام الأحمد، وعباس زكي.

وماذا تتضمن وثيقة جنين؟

تتكوّن مسودّة "وثيقة جنين" من ست نقاط، وهي: "الدعوة لعقد لقاء اجتماع الأمناء العامّين للفصائل، وتفعيل القيادة الوطنية السياسية والميدانية الموحّدة، ومهمتها صياغة برنامج وطني ونضالي موحّد".

كما تنص الوثيقة على "ترسيخ مفهوم الوحدة السياسية والجغرافية والشعبية، ورفع شعار الشعب والسلطة والمقاومة في خندق واحد"، و"إعلان حالة الاشتباك السياسي والنضالي والقانوني مع المشروع العنصري الصهيوني ونظام الأبارتهايد في كل الساحات".

وجاء في المسودّة: "الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تتولّى إدارة شؤون المواطنين وفق برنامج تعزيز الصمود والمواجهة"، و"إطلاق مبادرة التكافل الاجتماعي والوطني والاقتصادي بين مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في كل الساحات، بما يكفل تخفيف أعباء الحصار الصهيوني، وخاصة في قطاع غزة"، و"دعوة كل الأطراف إلى البدء فوراً بخطوات حسن النوايا".

وما هي قصّة كتيبة طولكرم؟

في الحقيقة، وبعد نحو عام على ظهور التشكيلات المسلّحة في شمال الضفة الغربية، وتصاعد المقاومة فيها، وصلت تلك التشكيلات أخيراً إلى مدينة طولكرم بشكل فاعل ونشط، إذ أعلنت "كتيبة طولكرم"، عبر قناتها على "تلغرام"، في بيان مصوّر، عن تشكيل "مجموعات الرد السريع"، رداً على مجزرة الاحتلال الإسرائيلي بنابلس في 22 فبراير/ شباط الماضي، التي استشهد فيها 11 فلسطينياً، وقبلها مجزرتا أريحا وجنين.

وتعود تسمية الكتيبة بـ"الردّ السريع"، تيمّناً بالشهيد رائد الكرمي، قائد "كتائب شهداء الأقصى"، الذراع العسكرية لـ"حركة فتح" وأحد مؤسّسيها في الضفة الغربية، مطلع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (عام 2000)، الذي عُرف عنه سرعة الردّ بالعمليات المسلّحة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، بعد اغتيال مسؤول "حركة فتح" الأول في طولكرم، ثابت ثابت، والشابين: معتز السروجي وطارق القطو، نهاية عام 2000.

علاوة على ذلك، جاء ظهور "كتيبة طولكرم" في وقت حسّاس، بعدما أعلنت مجموعات "عرين الأسود" في نابلس عقب استشهاد ستة من عناصرها في الثاني والعشرين من الشهر الجاري، أن قطار المقاومة في الضفة الغربية قد انطلق، مؤكدة أنه "بعد انضمام طولكرم إلى المقاومة المسلّحة واكتمال تشكيل خلاياها المقاومة، فإن الضفَّة الآن تملك درعاً وسيفاً".

إضافة الى ذلك، كشف مصدر مقرّب من "كتيبة طولكرم"، عن اكتمال تشكيل ما يُعرف بـ"مثلّث الرعب" (جنين، ونابلس، وطولكرم)، الذي نشط عام 2000 إبان انتفاضة الأقصى، وذلك بتنسيقٍ عالٍ على الصعد كافة، مع مجموعات "عرين الأسود" في نابلس، و"كتيبة مخيم جنين".

وبحسب المصدر، "فقد تمّت إعادة هيكلية كتائب شهداء الأقصى في جميع محاور فلسطين، وتحديداً في الضفة، حيث أعيد تشكيل هيكلية القيادة وإعادة النهج السابق للكتائب؛ ونحن لا نتبع لأجندة خارجية، وقرارنا واحد، هو مكافحة المحتل بشتّى الطرق والسبل، وخيارنا هو الكفاح المسلّح".

وما ينبغي معرفته هنا أن انطلاق عمليات المقاومة لـ"كتيبة طولكرم" قد تزامن مع انعقاد اجتماع العقبة الأردنية، والذي حضرته السلطة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي. وترى "كتيبة طولكرم"، بحسب المصدر ذاته، أن ردع المقاومة غير مقبول، وعمليات الأخذ بالثأر مستمرة، وأن المفاجآت الكبيرة قادمة؛ فيما كشف المصدر عن أن ضغوطاً تُمارَس على الكتيبة من جهات لم يذكرها، وذلك لإيقاف العمليات المسلّحة ضد الاحتلال، إلاّ أن التعليمات لديها واضحة بالاستمرار.

إشارة إلى أن السلطة الفلسطينية تقوم بملاحقة عناصر هذه الكتيبة، بغية منع عناصرها من القيام بأي عمليات عسكرية ضد الاحتلال.

الخلاصة

إن السؤال الأمني الكبير القادم من المستقبل بالنسبة لإسرائيل، هو الضفة الغربية والقدس، وليس غزة التي بات سؤالها الأمني متصلاً بـ"قواعد لعبة" كيّفت "إسرائيل" نفسها إلى حدٍ ما معها؛ بينما لا قواعد ثابتة مع مظاهر المقاومة، وتحديداً المسلّحة منها في الضفة، والتي لم يعد لضابط إيقاعها –أجهزة أمن السلطة– القدرة على ضبطها، ما يعني بالنسبة للإسرائيليين عطب منظومة التنسيق الأمني التي بنت عليها "إسرائيل" حساباتها الأمنية منذ سنوات مع أجهزة أمن السلطة، على "تأديب" الضفة وخنق الخيار المقاوم فيها، خصوصاً مع تصاعد شعبية حالة "عرين الأسود"، واتساع حاضنتها الاجتماعية. وهذا ما دعا بدوره، إلى قمّة أمنية طارئة في مدينة العقبة، ومن ثم زيارة وزير الدفاع الأمريكي أوستن، في محاولة لإخماد البركان الذي يتحضر للانفجار في أي لحظة في فلسطين المحتلة.